

قوت شسته و انباشته كالصلوة و اخرها من العبادات
البدنية فانها شرعية في وقت دون وقت و لا يصح مباشرة بغيرها
والاعتناء ولا عهدة فلا يلزم المشروع ولا المأقود ولا يخرج
اجرام خلاف ما كان كالركعة لا يصح شتمه لان فيه ضرر
والاربع ليقول البه بصحة شتمه بلا اذن ولا علم لان
وذلك الصلوات اجزاء الصلوة لا يخرج من الصلوة اذ كان
العصية له لا اجرت و السلامة فلو ملك فالتعمير لا اجزاء
الركعة مع عدم جواز شتمه و القتل بدون اذن بالجماع و الحرام
كالطلاق و غيره فلا يملك ولو باذن و لم يملك عليه فانه
الشرعي ثم بعض من يمان هذا الحكم مشروعه الصلوات
ان امره لا يكون مخالفاً للطلاق و يراهم فان الطلاق ملك
الملك و لا يفرقه و ما هو في النكاح فلو جفت الحقة الصلوة
الفرق ان الصلوة و ما هو في النكاح فلو جفت الحقة الصلوة
مع قدرة الاصل على خلاف الالف في رواية و السوا من
والاجارة و غيرهما من العبادات و منعت بغير ما جعل
رأى العلى يذوق الاحتمال فملك معه غيره اجماعه لا الصلوة
بالاذن كان كالبايع فملك حين فاشترى الاجابة و الوالي
ذوقه و كان طلاقه شرعي في كل حال

رواية و منه مما لا يجوز قولها اطهر من المصحة لانها
خلافها لا يثبت اليقين في الاطلاق لان الله تعالى في كتاب
سنة مريضاً او على سنة غيره من ايام اخرى في صحة المسلمين
عباس رضي الله تعالى عنه فرض الله الصلوة على لسان يسلم
في الحضرة او في السفر ركعتين فالوا الراضية نعم فلا سال
كاتب فلما لست اناه بل تجاوزت كالمصلاة في الارض
كثرت من المصحة كالركعة في الصلاة الواجبة
بالخطا و اجاره خطا خلاف المصحة لانا لا نأخذ ان
او اخطا و السؤال بالاسم لفظ الواجبة بالخطا و هي
بالقصد قلت لعدم الفت والاحتياط الواجب ان الله
العدم فلا يوجد في الفواصيص و دون ضمان المصحة خطا
من الاموال و يقع طلاقه غيره ما خلا للتأني لان اعتبار
بالقصد و لو بعد في الحكم فليس الخطا عن القطع شرعي
فانتم تميز البلوغ مقامه خلاف اليوم الاراء و هو
يعتق النفس او العضو و غيره كالنفس و غيره
منسكتك بالفعل المذكور عليه و مقتضى مطلقاً و قال مما قد
في الملك دون غيره و قالت الحضرة المنع في عين المدة
كأذنه كالمصحة

Copyrighted material